مقررات الفصل التكميلي لبرنامج الماجستير في الأنظمة

لخريجي تخصص الشريعة

بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

الإصدار الثاني

موافقة مجلس الجامعة في جلسته الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٤٣٧/٤/٣٠هـ

قائمة مقررات الفصل التكميلي

الإصدار الثاني

م	رقم المقرر ورمزه	CODE/NO	اسم المقرر	Course Name	س. معتمدة
١	١٠١ نظم	**Law101**	المدخل لدراسة الأنظمة	Introduction to the Study of Law	٣
٢	١١١ نظم	**Law111**	مصادر الالتزام	Sources of Obligations	٣
٣	٢١٢ نظم	**Law212**	أحكام الالتزام	Rules of Obligations	٣
٤	٢٢١ نظم	**Law222**	القواعد العامة للنظام الجزائي	General Rules of Penal Code	٣
٥	٢٣٢ نظم	**Law232**	النظام الإداري	Administrative Law	٣
٦	٢٦١ نظم	**Law261**	مبادئ النظام التجاري	Principles of Commercial Law	٣
٧	٤٣٣ نظم	**Law433**	القضاء العام في المملكة	General Rules of Judicial Law, in Saudi Arabia	٣
الإجمالي				(٢١) إحدى وعشرون وحدة دراسية	

على أن يكون المتقدم حاصلاً على الشهادة الجامعية في تخصص الأنظمة ويجوز قبول الطلاب والطالبات الحاصلين والحاصلات على الشهادة الجامعية في تخصص الشريعة بعد اجتياز سبعة مقررات تكميلية بواقع (٢١) وحدة دراسية، وذلك في فصلين دراسيين.

توصيف المقررات

القسم العلمي: الأنظِمَة

اســـم المقـــرر: المدخل لدراسة الأنظمة

رقم المقرر ورمزه: (١٠١) نظم

عـدد الوحـدات المعتمـدة: ثلاث وحدات

أهداف المقرر:

تهدف دراسة هذا المُقَرَر إلى إعطاء الطالب فكرة عامة عن الأنظمة من خلال دراسة نظريتي القانون والحق، ويعتبر هذا المقرر حَجَر الأَساس في دراسة الأنظمة باعتباره مدخلاً لدراسة العلوم القانونية.

محتوى المقرر:

تنقسم دراسة هذا المقرر إلى قسمين:

القسم الأول: **نظرية القانون (النظام)**، وتتضمن دراستها الموضوعات الآتية:

أولاً: التعريف بالنظام وبيان أهدافه، وأساسه ووظائِفه وتقسيماتِه.

ثانيا: التمييز بين القواعد النظامية والقواعد الاجتماعية الأخرى.

ثالثا: خصائص القاعدة النظامية. **رابعا**: تقسيم القواعد القانونية (النظامية).

خامسا: مصادر النظام:

١- المصادر الأصلية للنظام في المملكة العربية السعودية: الشريعة الإسلامية

٢- المصادر الأخرى للنظام في المملكة العربية السعودية.

سادسا: نطاق تطبيق النظام. **سابعا**: تفسير النظام.

القسم الثاني: **نظرية الحق**، وتتضمن دراستها الموضوعات التالية:

أولاً: التعريف بالحق. **ثانيا**: أنواع الحقوق وتقسيماتها. **ثالثا**: مصادِر الحق.

رابعا: أركان الحق، وتشمل: أشخاص الحق، محل الحق، الحِماية القانونية للحق.

خامسا: استعمال الحق.

المراجع:

م	اســـم المَرجِـــع	اســـم المؤلـف	الطبعة والنشر
١	نظرية القانون ونظرية الحق	د. خالد رشيد القيام	مركز يزيد للنشر- الطبعة الأولى- ٢٠٠٨م
٢	المدخل لدراسة العلوم القانونية	د. الرَيس ود. خالد ورزق	مكتبة الشقري- الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ

م	اســـــم المَرجِـــــع	اســـــم المؤلـــف	الطبعة والنشر
٣	المقدمة في دراسة الأنظمة	د/ محمد عمران، د/ محمود المظفر، د/ محمد علي كومان، د/ طلعت دويدار، د/ عمر أبو بكر باخشب، د/عبد المحسن ريان	مكتبة خوارزم - طبعة ٢٠٠٥م
٤	النظرية العامة للقانون	د/ مصطفى الجمال، د/ عبد الحميد محمد الجمال	الدار الجامعية - بيروت ١٩٨٧م
٥	المدخل للعلوم القانونية	د/ حسام الدين كامل الأهواني	دار النهضة العربية القاهرة ١٩٩٩م
٦	المدخل لدراسة القانون - نظرية القانون	د/ جلال محمد إبراهيم	دار النهضة العربية القاهرة ١٩٩٧م
٧	مدخل دراسة القانون وتطبيق الشريعة الإسلامية	د/ عبد الناصر توفيق العطار	دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٩م

القسم العلمي: الأنظمة

اســـم المقـــرر: مصادر الالتزام

رقم المقرر ورمزه: (١١١) نظم

عدد الوحدات المعتمدة: ثلاث وحدات

أهداف المقرر:

تهدف دراسة هذا المقرر إلى تعريف الطالب بمصادر الالتزام الإرادية "العقد والإرادة المُنفَرِدة"، والمصادر غير الإرادِيَة "الفعل الضار، الإثراء بلا سبَب، النِظام (القانون) ".ودراسة هذا المقرر تكون وِفقاً للأنظمة الصادرة في هذا الشأن بالمملكة العربية السعودية، ووثيقة الكويت للنظام (القانون) المدني الموحد لدول الخليج العربية، والتشريعات المقارنة، وفي حدود الزمن المقرر.

محتوى المقرر:

تتضمن دراسة هذا المقرر قسمان:

القسم الأول: المصادر الإرادية للالتزام، وتشمل:

أولاً: العقد، ويتضمن:

أ- إنشاء العقد، ويشمل: التراضي، النيابة في التعاقد، شروط العقد (أهلية التعاقد - عيوب الرضا).

ب- محل العقد، سبب العقد.

ج- العقد الصحيح والعقد الباطل والعقد الفاسد.

د- العقد الموقوف والعقد غير اللازم.

هـ- الخيارات التي تَشُوب لُزُوم العقد.

و- آثار العقد بالنِسبَة للمُتعاقدين وبالنسبة للغير.

ز- زوال العقد.

ثانياً: الإرادة المنفردة: دورها، وشروط وأحكام الالتزام بها.

القسم الثاني: المصادر غير الإرادية، وتشمل:

أولاً: الفعل الضار، ويتضمن:

١- أركان المسؤولية عن الفعل الشخصي، وشروط المسؤولية عن الفعل الضار وطرق دفعها، والأحكام التي تتعلق بما يقع على النفس أو إتلاف المال أو الغصب والتعدي.

٢- المسؤولية عن فعل الغير، شروطها وأحكامها.

٣- شروط وأحكام مسؤولية الشخص عن جناية الحيوان وانهيار البناء والأشياء.

ثانياً: الإثراء بلا سبب: أحكامه وتطبيقاته، وتشمل:

دفع ما لا يجب والفضالة: شروط وأحكام كل منهما، وحالة عدم سماع الدعوى الناشئة عن الإثراء بلا سبب.

ثالثاً: النظام (القانون)

باعتباره مصدراً خاصاً لبعض الالتزامات.

المرجع الأساسي:

النظام (القانون) المدني المُوَحَد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - وثيقة الكويت - الطبعة الثانية.

المراجع المساندة:

م	اســـــم المرجـــــع	اســم المؤلـف	الطبعة والنشر
١	الوسيط في شرح القانون المدني - الجزء الأول - الالتزام بوجه عام - مصادر الالتزام	د/ عبد الرزاق السنهوري	مؤسسة الأمل - طبعة عام ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م
٢	القانون المدني في ثوبه الإسلامي - مصادر الالتزام	د/ مصطفي الجمال	الطبعة الأولي - بدون سنة نشر - بدون ناشر
٣	النظرية العامة للالتزام - مصادر الالتزام	د/ على نجيدة	طبعة عام ٢٠٠١ - وحدة الكتب الجامعية - جامعة القاهرة - مصر
٤	النظرية العامة للالتزام - مصادر الالتزام	د/ محمد حسام لطفي	دار النهضة العربية - القاهرة ٢٠٠٠م

القسم العلمي: الأنظمة

اسم المقرر: أحكام الالتزام

رقم المقرر ورمزه: (٢١٢) نظم

عدد الوحدات المعتمدة: ثلاث وحدات معتمدة

أهداف المقرر:

تهدف دراسة هذا المقرر إلى تنمية قُدرات الطالب على تحديد نوع الالتزام وكيفية تنفيذه، الوسائل التي تَكفُل ذلك، وتحديد أوصاف الالتزام وآثار وشروط كل وصف، وإلمام الطالب بوسائل انتقال الالتزام سواء من جانب الدائن أوالمدين، ووسائل انقضاء الالتزام.

وتكون دراسة هذا المقرر وفقاً للأنظمة الصادرة بهذ الشأن في المملكة العربية السعودية، والنظام (القانون) المدني الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأنظمة المقارنة، وفي حدود الزمن المقرر.

محتوى المقرر:

تتضمن دراسة هذا المقرر ثلاثة أقسام:

القسم الأول: آثار الالتزام، وتشمل دراسة الموضوعات الآتية:

أولاً: الالتزام الطبيعي من حيث: الفرق بينه وبين الالتزام المدني، تطبيقات الالتزام الطبيعي.

ثانياً: التنفيذ العيني، ويشمل: شروطه، ووسائل إجبار المَدِين عليه.

ثالثاً: التنفيذ بطريق التعويض ويشمل شروطه ونوعيه القضائي والإتفاقي.

رابعاً: وسائل ضمان تنفيذ الالتزامات، وتتضمن: الدعوى غير المباشرة، دعوى عدم نفاذ تصرفات المدين في حق دائنيه، حبس المال، الحجز التحفُظي.

القسم الثاني: الأوصاف المُعَدِلّة لأثر الإلتزام، ويتضمن الموضوعات الآتية:

١- الشرط كوصف للالتزام: أنواعه، خصائصه، آثاره.

٢- الأجل كوصف للالتزام: أنواعه، وخصائصه.

٣- تعدُد محل الالتزام، تعدد طَرَفَي الالتزام، ويشمل: تضامُن الدائنين، الدَين المُشتَرَك، تضامُن المَدِينِين.

القسم الثالث: انقضاء الالتزام، ويتضمن الموضوعات الآتية:

أولاً: انقضاء الالتزام بالوفاء، ويشمل:

طرفا الوفاء، رفض الوفاء، محل الوفاء وزمانه ومكانه ونفقاته وإثباته.

ثانياً: انقضاء الالتزام بما يُعادِل الوفاء، ويشمل:

الوفاء البديل، المقاصَّة، اتِحاد الذِمَة.

ثالثاً: انقضاء الالتزام دون الوفاء به، ويشمل:

الإبراء، استحالَة التنفيذ، عدم سماع الدعوى بمرور الزمن.

المرجع الأساسي:

وثيقة الكويت للنظام (القانون) المدني الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

المراجع المساندة:

م	اسم المرجع	اسم المؤلف	الطبعة والنشر
١	الوسيط في شرح القانون المدني - الجزء الثاني - نظرية الالتزام بوجه عام - الإثبات- آثار الالتزام	د/ عبد الرزاق السنهوري	طبعة عام ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م مؤسسة الأمل
٢	المدخل إلى نظرية الالتزامات في الفقه الإسلامي	الشيخ/ مصطفى الزرقا	دار القلم- دمشق- الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م
٣	النظرية العامة للالتزامات - أحكام الالتزام	د/ محمود عبد الرحمن محمد	دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٩٩م
٤	النظرية العامة للالتزام- أحكام الالتزام	د/ محمد حسام لطفي	دار النهضة العربية - ٢٠٠٥م
٥	النظرية العامة للالتزام- أحكام الالتزام	د/ جلال محمد إبراهيم	دار النهضة العربية - ٢٠٠٠م

القسم العلمي: الأنظِمة

اســـم المقـــرر: القواعد العامة للنظام الجزائي

رقم المقرر ورمزه: (٢٢١) نظم

عدد الوحدات المعتمدة: ثلاث وحدات

أهداف المقرر:

تَهدِف دراسة هذا المُقَرر إلى تعريف الطالب بالمبادئ العامة التي تَحْكُم التَجريم والعِقاب، وذلك وِفقاً لِما تَقضي بِه الشريعة الإسلامية، والأنظِمة الصادرة في هذا الشأن بالمملكة العربية السعودية والنظام "القانون" الجزائي المُوحَد لِدُول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مع استخدام المنهج المُقارن لِما يجري عليه العمل في الأنظمة الأُخرى وذلك بما يتناسب مع الفترة الزمنية المُحَدَدَة لدراسة هذا المُقرر.

محتوى المقرر:

تتضمن دراسة هذا المقرر الموضوعات التالية:

أولاً: **مُقَدِمة عامة**، تشتمِل على:

التعريف بالنظام الجزائي، وبَيَان مَصَادِره، وتقسيماته، وعلاقته بغيره من الأنظِمة الأُخرى.

ثانياً: **مبدأ شَرعِيَّة الجرائم والعُقوبات (لا جريمة ولا عُقوبَة إلا بنَص)**، ويَشتَمِل على الآتي:

١- بيان النُصوص المُقررة للجرائم والعقوبات.

٢- مبدأ سَرَيان النُصوص الجزائية من حيث: الزمان والمكان والأشخاص.

ثالثاً: **تفسير النصوص الجزائية**، ويتضمن:

سُلطَة القاضي في تَفسير النُصوص، قواعد التفسير، القياس في التفسير، تَفسِير الشَك لِمَصلَحَة المُتَهَم.

رابعاً: **النَظَرِية العامة للجريمة**، وتشتمل على الآتي:

* تعريف الجريمة وتقسيماتها وأهمية التَقسيم.
* أركان الجريمة، وتشمل: أ- الرُكن المادي. ب- الركن المعنوي.
* أسباب الإباحة.
* المُساهمة الجنائية (الإشتراك) في الجريمة، تعريفها، أنواعها، أحكامها، الشُروع في الجريمة، أحكامه.
* المسؤولية الجنائية للأشخاص، التعريف بالمسؤولية ومَحَلها ودَرَجَاتِها وأحكامها.
* تعَدُد الجرائم وأحكامه، العَود للجريمة وأحكامه .

خامساً: **النَظَرِية العامة للعُقُوبَة**، وتتضمن:

١- تعريف العُقُوبة وخصائصها، المقاصد الشرعية للعُقُوبة.

٢- تصنيف العُقوبات المُقَدَّرَة: (الحُدود والقَصاص والدِيَّة).

٣- تقسيم العُقُوبات التَعزِيرية: (أَصلِيَة وتَبَعِية).

٤- تطبيق العُقوبة، وتشتمل على الآتي:

* سُلْطَة القَاضِي في تَطبِيق العُقوبة.

* الأعذار النِظامية، الظروف القضائية المُشَدِّدة للعُقوبَة والمُخَفِفة لها.

٥- تَعَدُد العُقوبات وتداخُلها، تفريد العِقاب.

٦- التدابير الوِقائية للعُقوبة.

٧- استيفاء العُقوبَة، وحالات وَقف تَنفيذِها.

٨- سُقوط العُقوبة وأسبابه.

٩- رَد الاعتبار، ماهيته وحالاته.

أ - المرجع الأساسي:

النِظام "القانون" الجَزائي المُوَحَد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - وثِيقَة الدَوحَة.(من المادة ١-١٢٤).

ب - المراجع المُسانِدَة:

م	اسم المرجع	اسم المؤلف	الطبعة والنشر
١	شرح قانون العُقوبات - القِسم العام- الجُزء الأوَل النَظَرية العامة لِلجَريمَة	د/ عبد العظيم مُرسي وَزير عبدالله	دار النَهضَة العَرَبية
٢	التشريع الجنائي الإسلامي مُقارَن بالقانون الوَضعِي	أ/ عبدالقادر عودة	دار التراث للطبع والنشر- الطبعة الثالِثة ١٩٧٧م ج. م. ع
٣	الجَرِيمَة	الإمام/ محمد أبو زهرة	دار الفِكر العربي
٤	الجريمة أحكامها العامة في الإتِجاهات المُعاصرة والفقه الإسلامي	د/ عبدالفتاح خِضر	معهد الإدارة العامة - إدارة البُحوث ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م
٥	الفقه الجِنائي الإسلامي - الجريمة	د/ محمود نجيب حُسني	الطبعة الأولى عام ٢٠٠٧م
٦	المَبادئ العامة في أحكام العُقوبات في الفِقه الإسلامي	د/ عبدالسلام محمد الشريف	-
٧	أصول النظام الجنائي الإسلامي	د/ محمد سليم العوا	-
٨	القانون الجنائي العام	د/ مصطفى العُوجي	مؤسَسة نوفل - بيروت- الطبعة الأولى ١٩٨٥م
٩	الأحكام العامة للنظام الجنائي في الشريعة الإسلامية والقانون	د/ عبدالفتاح الصيفي	دار النهضة العربية ٢٠٠١م

القسم العلمي: الأنظمة

اسم المقرر: النظام الإداري

رقم المقرر ورمزه: ٢٣٢ نظم

عدد الوحدات المعتمدة: ٣ وحدات

أهداف المقرر:

يهدف هذا المقرر إلى تعريف الطالب بتنظيم الإدارة العامة ونشاطها ووسائلها وامتيازاتها التي تستهدف تحقيق الصالح العام. كما يهدف إلى التعريف بتطبيق تلك المفاهيم الإدارية في المملكة العربية السعودية ومقارنتها بالتطبيقات في الدول الإخرى.

محتوى المقرر:

تتضمن دراسة هذا المقرر الموضوعات الآتية:

أولاً: التعريف بالنظام الإداري، بيان خصائِصه ومَصادره المختلفة، مراحل تطوره، تحديد علاقته ببقية فروع النظام الأخرى.

ثانياً: بيان كيفية تنظيم الإدارة العامة، سواء كانت الإدارة المركزية أو اللامركزية، وبيان عناصرهما، وتحديد مزاياهما وعيوبهما.

ثالثاً: بيان صور نشاط الإدارة العامة، سواء تمثل ذلك في المرافق العامة، أو الضبط الإداري، وتحديد الأحكام والقواعد التنظيمية التي تخضع لها.

رابعاً: تحديد وسائل الإدارة العامة وامتيازاتها، من حيث: بيان الأحكام والقواعد التي تتحكم في الحياة الوظيفية للعاملين في الإدارة العامة، وبيان النظام القانوني للأموال العامة، وتحديد الامتيازات التي تتمتع بها الإدارة العامة كالقرارات والعقود الإدارية.

المراجع:

م	اسم المرجع	اسم المؤلف	الطبعة والنشر
١	القانون الإداري في المملكة العربية السعودية	د. جابر سعيد أبو زيد	طبعة عام ٢٠٠٥م
٢	القانون الإداري	د. سليمان الطماوي	طبعة عام ٢٠٠٠م
٣	القانون الإداري السعودي	د. السيد خليل هيكل	النشر العلمي والمطابع - الطبعة الثالثة - عام ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م
٤	دروس في القانون الإداري السعودي	د. عبد الله الفوزان	الرياض - مطابع جامعة الملك سعود - عام ١٤٠١هـ/١٤٠٢هـ
٥	تنظيم الإدارة العامة ونشاطها في المملكة العربية السعودية	د. أنور أحمد رسلان	الإدارة العامة للبحوث - معهد الإدارة العامة ١٤٠٨هـ

القسم العلمي: الأنظمة

اسم المقرر: مبادئ النظام التجاري

رقم المقرر ورمزه: (٢٦١) نظم

عدد الوحدات المعتمدة: ثلاث وحدات

أهداف المقرر:

يهدف هذا المقرر إلى تعريف الطالب بأساسيات النظام التِجَارِي، والذي يعد مِن أكثر فروع النظام حيوية وخاصةً في النظام السعودي، كذلك دراسة نظرية الأعمال التجارية والتاجِر والتزامات التُجار، والمحل التِجاري وعناصره، ويهدف أيضاً إلى دراسة العُقُود التِجَارِيَّة. وتكون دراسة المقرر وِفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، والأنظمة الصادرة بهذا الشأن بالمملكة العربية السعودية، وقانون التجارة المُوَحَد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مع استخدام المنهج المُقارَن لما يجرى عليه العمل في الأنظمة الأخرى، وذلك في حدود المُدَة الزمنية المقررة.

محتوى المقرر:

تتضمن دراسة هذا المقرر:

١- التعريف بالنظام التجاري، تاريخه، تطوره، مصادره، خصائِصه، علاقته بالنُظُم الأُخرى، أهميته في العصرالحالي.

٢- نظرية الأعمال التجارية ومعايير ومظاهر التمييز بينها وبين الأعمال المَدَنِيَّة، وأنواعها.

٣- التاجر: صفة التاجِر وشروط اكتسابها، التزامات التُجار.

٤- المحل التجاري: عناصِره، القواعِد المُنَظِمَة للحقوق والتَصَرُفات التي تَرِدعليه، المُنَافَسَة غير المَشروعَة.

٥- دراسة لأهم العقود التجارية:

(البيع التجاري، النقل، الرهن التجاري، الوكالة التجارية والوكالة بالعمولة، السمسرة، الإيداع في المخازن العامة، عقد النقل التجاري).

المراجع الأساسية:

١- الأنظِمة الصادِرة بهذا الشأن في المملكة العربية السعودية.

٢- قانون (نِظام) التجارة الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الطبعة الأولي- عام ١٩٩٣م.

المراجع المساندة:

م	اسم المرجع	اسم المؤلف	الطبعة والنشر
١	العقود التجارية وعمليات البنوك في المملكة العربية السعودية	د. محمد الحسن الجبر	عمادة شؤون المكتبات. جامعة الملك سعود ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م
٢	الوجيز في النظام التجاري السعودي	د. سعيد يحي	الطبعة السابعة. عام ٢٠٠٤م
٣	شرح العقود التجارية	د. سميحة القليوبي	الطبعة الثانية. عام ١٩٩٢م
٤	القانون التجاري. الأعمال التجارية. التاجر. المحل التجاري	د. حسين الماحي	دار النهضة العربية. القاهرة ١٩٩٧م
٥	العقود وعمليات البنوك التجارية	د. علي البارودي	دار المطبوعات الجامعية - ٢٠٠١م

٦	المبادئ القانونية في صياغة عقود التجارة الدولية	د. صالح بن عبد الله ابن عطاف العوفي	مركز البحوث والدراسات الإدارية ـ معهد الإدارة العامة ـ ١٤١٩هـ/٢٠٠١م

القسم العلمي: الأنظمة

اسم المقرر: القضاء العام في المملكة

رقم المقرر ورمزه: (٤٣٣) نظم

عدد الوحدات المعتمدة: ثلاث وحدات

أهداف المقرر

تهدِف دراسة هذا المُقَرر إلى تعريف الطالب وإلمامه إلماماً وافياً بالنِظام القضائي في المملكة، بالإضافة إلى إلمامه بإجراءات رفع الدعوى في القضايا المدنية والتجارية، ومراحل سير الدعوى حتى صُدور الحكم فيها واستِنفاذه لطُرق الطعن، وذلك وِفقاً للأنظِمة الصادِرة بهذا الشأن في المملكة العربية السعودية، وفي حُدود المُدَّة الزمنية المُقررة.

محتوى المقرر:

تتضمن دراسة هذا المقرر الموضوعات التالية:

أولاً: النظام القضائي ويحتوي على: لَمحَة تاريخية عن تطور القضاء في المملكة العربية السعودية، التعريف بالقَضَاء ومشروعيته وأهميته، المباديء العامة للنِظام القضائي، تحديد الجِهات القضائِية في المملكة، المجلِس الأعلى للقضاء، المحاكِم: ترتيبها وتشكيلها وولايتها، المحاكِم والدوائِر القضائية المُتَخَصِصة: (المحاكِم التِجارية - المحاكم العُمَالِيَة - المحاكِم الجزائية - محاكم الأحوال الشخصية)، القُضاة والأحكام الخاصة بهم، كُتاب العدل وما يتعلق بهم، موظفو المحاكِم .

ثانياً: نِظام المُرافعات ويحتوي على: تعريف الدعوى وأنواعها وشروط قبولها، الطلبات والدُفُوع، إجراءات رفع الدَعوَى وقَيدها، تبليغ الخُصوم، حضور الخصوم وغيابهم، إجراءات الجلسة ونِظامها، المواعيد الإجرائية، وَقْف الخصومة وانقطاعها، الصُلح بين الخصوم، الأحكام القضائية: (إصدارها، تصحيحها، تفسيرها، طُرق الإعتراض عليها).

المراجع الأساسية:

الأنظِمة الصادِرة بشأن النِظام القضائي والمُرافعات الشرعية بالمملكة العربية السعودية، واللوائِح التنفيذية لهذه الأنظِمة.

المراجع المُسانِدة:

م	اسم المرجع	اسم المؤلف	الطبعة والنشر
١	نظام القضاء في المملكة العربية السعودية	د. عبد العظيم جيرة	مطبوعات معهد الإدارة العامة
٢	أُصول علم القضاء	د. عبدالرحمن عياد	معهد الإدارة١٤٠١هـ
٣	النِظام القضائي في الفِقه الإسلامي	د. محمد رأفت عثمان	الطبعة السابعة ١٤٢٦هـ
٤	الكاشِف في شرح نِظام المرافعات الشرعية السعودي	الشيخ/ عبدالله بن سعد آل خنين	دار التدمرية - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ
٥	التنظيم القضائي الإسلامي	د. حامد أبو طالب	—

6	التراتيب الإدارية في الحكومة النبوية	الشيخ/ الكتاني	ـــ
٧	التنظيم القضائي	د. أحمد محمد حشيش	دار النهضة العربية - القاهرة - الطبعة الأولى ٢٠٠٨م